مما اضطر المندوب السامي البريطاني الى اعادة امتياز توليد الكهرباء وتوزيعها الى صاحبه. وفي العام ١٩٢٦، عاد الاثنان، مافروماتيس وروتنبرغ، الى عقد اتفاق بينهما، تنازل بموجبه الأول عن الامتياز العثماني في مقابل الحصول على إمتياز جديد يسمح له بتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها في معظم أنحاء القدس، ضمن دائرة قطرها ٤٠ كيلومتراً، ومركزها كنيسة القيامة. وأصدر، آنذاك، القانون البريطاني المعروف بقانون «تقنين إمتياز الكهرباء، وتوزيعها، في مدينة القدس وجوارها»؛ وبموجبه تم تحديد الامتياز بستين عاماً تبدأ في ١٩٢٨/١/١، وكان مافروماتيس أسس شركته تحت اسم «شركة كهرباء القدس». وفي غضون ذلك، وقعت حكومة الانتداب البريطاني اتفاقية ثانية شملت ما تبقى من مدينة القدس لمصلحة مشروع بنحاس روتنبرغ، الذي حمل اسم «شركة كهرباء فلسطين»، وهي الشركة التي أصبحت، بعد العام ١٩٤٨، أي بعد اعلان قيام دولة اسرائيل، شركة الكهرباء القطرية. وهكذا وجدت في القدس شركتان، واحدة في الشطر الشرقي من المدينة، الذي صار، بعد العام ١٩٤٨، خاضعاً للحكم الاردني، وأخرى في الشطر الغربي الخاضع لاسرائيل. وفي العام ١٩٥٦، تم تسجيل شركة كهرباء القدس، وفق القوانين الاردنية، على أساس شركة مساهمة باسم «شركة كهرباء لواء القدس المساهمة المحدودة»، وشمل نشاطها بلديات القدس وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا ورام الله والبيره. وبعد العام ١٩٦٢، تغير اسم الشركة الى «شركة كهرباء محافظة القدس المساهمة المحدودة»، بعد مراعاة التقسيمات الادارية الاردنية الجديدة، وبقيت كذلك حتى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ففي ٢٧ حزيران (يونيو)، أقرّ الكنيست الاسرائيلي تعديلاً لقانون البلديات، تم بموجبه توسيع بلدية القدس لتشمل القدس العربية وبعض المناطق المجاورة في الضفة الغربية، الأمر الذي عنى، بطبيعة الحال، تطبيق القانون الاسرائيلي على شركة كهرباء القدس العربية (**اليوم السابع**، باريس، ١٩٨٧/٨/٢٤).

وهكذا تم ربط شركة كهرباء محافظة القدس بشركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، بعد التوسع الهائل في مناطق الاسكان الاسرائيلية في الأراضي الواقعة ضمن امتياز الشركة العربية، الأمر الذي أدى الى ظهور الحاجة الى مولدات جديدة لتغذية هذه المناطق بالتيار. وقد سمحت سلطات الاحتلال لادارة شركة كهرباء القدس بشراء مولدين جديدين بقوة ٦ ميغاوات للواحد، غير ان الشركة لم تتمكن من شرائهما لعدم توفر السيولة المالية في خزائنها، وعدم تمكنها من الحصول على المساعدات، مما اضطرها الى الاعتماد على الشركة القطرية، التي بدأت تزودها بالتيار الكهربائي، فيما تتولى هي توزيعه على المناطق الواقعة ضمن امتيازها.

وتفاقمت أزمة الشركة بعد أن فرضت الشركة القطرية الاسرائيلية عليها تسعيرة خاصة، اضافة الى الفوائد التي وصلت، أحياناً، الى أكثر من ١٢٠ بالمئة. وفي ظل هذا الحصار المالي، اقترحت السلطات الاسرائيلية على شركة كهرباء القدس اتمام «صفقة» تمكنها من حل أزمتها المالية؛ وتتمثل هذه الصفقة بشراء جزء من امتياز الشركة الذي يشمل المستوطنات الاسرائيلية، الا ان الشركة رفضت ذلك، حفاظاً على عروبتها (**الأفق**، نيقوسيا، العدد ١٦٢، ١٩٨٧/٩/٣).

لقد حاولت ادارة شركة كهرباء القدس ايجاد حلول لديونها المتراكمة في السنوات القليلة الماضية، فطرقت باب الاردن، طلباً للمساعدة؛ وكذلك سعت لدى اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة، الا ان جهودها باءت بالفشل (**الشعب**، القدس، ١٩٨٧/٨/١٨). وتعرضت شركة كهرباء القدس لضغوط اسرائيلية للتنازل عن جزء من إمتيازها على خلفية مشكلة الديون التي تصاعدت في السنوات الأخيرة، وقدرت، حتى أواسط العام ١٩٨٦، بحوالى ١٦ مليون دولار. ولتسوية الأمر، تقدمت الحكومة الاردنية، ضمن الخطة الخمسية للتنمية، بشروط ومطالب من شركة كهرباء القدس مقابل المساهمة في حل مشكلة الديون المتراكمة، غير ان مجلس ادارة الشركة رفض هذه المطالب والشروط، التي تتفق، في الجوهر، مع المطالب الاسرائيلية، ورفض، كذلك، المطالب الاسرائيلية، ولجأ الى القضاء الاسرائيلي، الا ان وزارة الطاقة الاسرائيلية استصدرت حكماً من المحكمة الاسرائيلية، بتاريخ ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٨٦، يقضي بالحجز على أموال وممتلكات الشركة، وبيع عقاراتها، لكنها تراجعت عن التنفيذ بسبب صلابة عمال الشركة العربية الذين اعتصموا